اللجنة الأمنية بشبوة تؤكد المضي في إجراءات التحقيق العادل والشفاف في أحداث مبنى السلطة المحلية بعتق

شبوة / خاص:

أكدت اللجنة الأمنية بمحافظة شبوة التزامها بالمضي قدماً في استكمال إجراءات التحقيق العادل والشفاف في الأحداث التي شهدها مبنى السلطة المحلية بمدينة عتق في 11 فبراير الماضي، بما يكفل إظهار الحقيقة كاملة وترسيخ مبدأ العدالة وسيادة القانون.

وعبرت اللجنة عن أسفها العميق لما حدث من أحداث مؤسفة، مترحمة على الضحايا الذين سقطوا جراء تلك الواقعة، ومتمنية الشفاء العاجل للمصابين، مؤكدةً وقوفها إلى جانبهم والاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والإنسانية تجاههم.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة الأمنية الذي عقد صباح أمس برئاسة القائم بأعمال المحافظ، وكيل المحافظة أحمد صالح الدغاري، الذي نقل تحيات وتهاني محافظ محافظة شبوة عوض محمد بن الوزير بخواتيم شهر رمضان المبارك إلى أعضاء اللجنة الأمنية وكافة أبناء المحافظة، مؤكداً ضرورة اضطلاع الأجهزة الأمنية والعسكرية بمهامها الوطنية، كل في نطاق اختصاصه، بما يعزز الأمن والاستقرار ويحفظ مصالح المواطنين.

وشددت اللجنة على أهمية قيام اللجنة المكلفة بالتحقيق بمهامها بكل حيادية ونزاهة ومهنية عالية، وبما يضمن كشف ملابسات ما جرى بكل شفافية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة، بما يعزز ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة.

وأكد الاجتماع أن الأمن والاستقرار يمثلان ركيزة أساسية لحياة المواطنين في المحافظة،

مشدداً على ضرورة مضاعفة جهود الأجهزة الأمنية وتكثيف نشاطها الميداني للحفاظ على السكينة العامة، ومنع انتشار الجريمة، والتصدي لكل ما من شأنه الإخلال بالأمن والاستقرار.

وأشادت اللجنة الأمنية بالدور البطولي الذي تقوم به قواتنا المسلحة المرابطة في جبهات التماس على حدود محافظتي مأرب والبيضاء في مواجهة مليشيات الحوثي الايرانية، مثمنةً ما تبديه من جاهزية قتالية عالية وروح معنوية راسخة وتضحيات جسيمة دفاعاً عن الوطن وصوناً لأمنه واستقراره.

كما ثمنت اللجنة جهود شرطة السير ورجال المرور في تنظيم حركة السير داخل مدينة عتق، خاصة مع تزايد الحركة المرورية في أواخر شهر رمضان المبارك، وما يبذلونه من عمل دؤوب للتخفيف من الازدحامات وتحقيق الانسيابية المرورية في شوارع العاصمة.

وأكدت اللجنة الأمنية بمحافظة شبوة على أهمية الدور المجتمعي في مساندة الجهات الأمنية، والعمل المشترك لمواجهة الظواهر السلبية والدخيلة التي تضر بالنسيج الاجتماعي للمجتمع الشبواني، وفي مقدمتها الترويج للممنوعات وممارسات السحر والشعوذة وغيرها من السلوكيات المرفوضة، داعيةً إلى ترسيخ قيم التماسك الاجتماعي ونشر ثقافة المحبة والسلام.

وجددت اللجنة التأكيد على أهمية توحيد الصفوف وتعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات، وفي مقدمتها التصدي للمليشيات الحوثية التي تمثل تهديداً لأمن الوطن واستقراره.

عدن بين طفح البيارات وأزمة الغاز

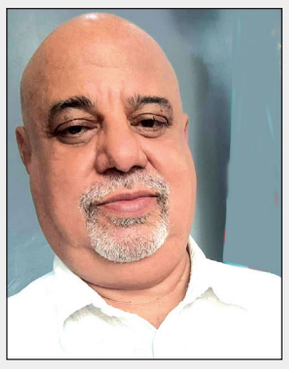

علي محمد سيقلي

في مدينة أنهكتها الأزمات، لم يعد المواطن في عدن يسأل عن الرفاهية أو حتى عن تحسين مستوى الخدمات، بل بات أقصى طموحه أن يعيش يومًا عاديًا بلا أزمة جديدة. غير أن الواقع يبدو مصممًا على مفاجأته كل صباح بملف جديد يضاف إلى قائمة المعاناة الطويلة.

خلال الشهر الكريم تحديدا، تصدّر طفح البيارات المشهد في عدد من أحياء عدن، في ظاهرة لم تعد مجرد مشكلة خدمية عابرة، بل تحولت إلى معضلة صحية وبيئية تؤثر بشكل مباشر على حياة السكان. شوارع تغمرها المياه الآسنة، وروائح خانقة، ومخاوف متزايدة من انتشار الأمراض، في ظل تساؤلات مشروعة يطرحها المواطن: كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد؟

من الناحية الفنية، تعود أسباب طفح البيارات عادة إلى تهالك شبكات الصرف الصحي، وانسداد الأنابيب، وغياب الصيانة الدورية، إضافة إلى النمو السكاني والتوسع العمراني الذي لم يواكبه تطوير حقيقي للبنية التحتية. لكن المشكلة في عدن لا تبدو مجرد خلل فني، بل انعكاس واضح لتراكم سنوات من الإهمال وغياب المعالجات الجذرية.

ومع أن الجهات المختصة تعلن بين الحين والآخر عن تدخلات إسعافية، إلا أن المعالجات المؤقتة غالبًا ما تنتهي بانتهاء الضجة الإعلامية، لتعود المشكلة مجددًا في أول اختبار حقيقي للبنية التحتية المتعبة.

وإذا كان طفح البيارات يثقل كاهل المدينة بيئيًا وصحيًا، فإن أزمة الغاز المنزلي تضيف عبئًا آخر لا يقل قسوة على حياة المواطنين. فمنذ أشهر، يقف المواطن في طوابير طويلة بحثًا عن أسطوانة غاز، في مشهد يعيد إلى الذاكرة أزمات كان يُفترض أنها أصبحت من الماضي.

تفاقم أزمة الغاز لا يعني فقط صعوبة الحصول على مادة أساسية في الحياة اليومية، بل يحمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية أعمق. فارتفاع الأسعار في السوق السوداء، وتعطل حياة الأسر، ومعاناة النساء في تدبير أبسط متطلبات المطبخ، كلها مؤشرات على أن المشكلة لم تعد مجرد نقص مؤقت في الإمدادات، بل خلل في منظومة التوزيع والإدارة.

وسط هذه التحديات المتزامنة، يبرز سؤال يطرحه الشارع العدني بكثير من الحيرة: لماذا عدن بالذات؟ ولماذا تتفاقم هذه الأزمات في توقيت واحد، وبصورة تبدو وكأنها تضغط على حياة الناس من كل اتجاه؟

لا أحد يملك إجابة قاطعة، لكن المؤكد أن تراكم الأزمات الخدمية بهذا الشكل يفتح الباب أمام الكثير من التأويلات والتساؤلات، خصوصًا في ظل الحديث المتزايد عن صراعات إدارية وضغوط سياسية تطال بعض المسؤولين المحليين، من محافظ ومدراء مديريات.

غير أن تحميل المسؤولية لجهة بعينها قد لا يكون الطريق الأقصر لفهم المشكلة. فالأزمات الخدمية غالبًا ما تكون نتيجة تداخل عوامل عديدة، تبدأ بالإهمال الإداري، وتمر بضعف التخطيط، وتنتهي بغياب الرقابة والمحاسبة.

ما يحتاجه المواطن في عدن اليوم ليس تبادل الاتهامات، بل إدارة جادة للأزمات، تقوم على تشخيص حقيقي للمشكلات، ووضع حلول مستدامة بدلا من المعالجات المؤقتة. فملف الصرف الصحي يتطلب إعادة تأهيل شاملة للشبكات، وخطة صيانة دورية واضحة، بينما تحتاج أزمة الغاز إلى تنظيم دقيق لآليات التوريد والتوزيع، بما يمنع الاحتكار ويضمن وصول المادة إلى مستحقيها.

إن استمرار هذه الأزمات دون حلول جذرية لا يهدد فقط مستوى الخدمات، بل يمس ثقة المواطن بمؤسسات الإدارة المحلية وقدرتها على إدارة شؤون المدينة.

عدن، التي كانت يومًا واحدة من أكثر مدن المنطقة تنظيمًا وحيوية، لا تستحق أن تتحول إلى مدينة تطاردها الأزمات من شارع إلى آخر. وما بين طفح البيارات وطوابير الغاز، يبقى الأمل معلقًا على إرادة حقيقية تعيد للخدمات العامة معناها، ولحياة الناس شيئًا من الاستقرار الذي طال انتظاره.

الشاذلي يطلع على أوضاع خدمات المياه والصرف الصحي في عدن

عدن/خاص:

اطلع وكيل أول محافظة عدن محمد نصر شاذلي، من مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن المهندس محمد باخبيرة، على أوضاع خدمات المياه والصرف الصحي في مديريات العاصمة، والصعوبات التي تواجه سير العمل في هذا القطاع.

جاء ذلك خلال اجتماع عُقد بحضور مدير عام مديرية المعلا عبد الرحيم جاوي، ومدير عام مديرية خورمكسر عواس الزهري، وكرّس لمناقشة ومعالجة المشكلات التي تقدم بها عدد من المواطنين في مختلف المديريات، خصوصاً في المعلا والتواهي وخورمكسر، والمتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي.

وأكد شاذلي أن الوضع الحالي لخدمات المياه والصرف الصحي يتطلب العمل على وضع برنامج عمل واضح وخطة شاملة لمعالجة الاختلالات القائمة، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وعدم الاكتفاء بالمعالجات الجزئية، لافتا إلى أن خدمة المياه تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، وأي خلل فيها ينعكس سلباً على المجتمع، ما يستوجب معالجة المشكلات بصورة جذرية دون تأجيل، مشددًا على أهمية تكاتف الجهود والعمل جنبًا إلى جنب بمساندة من السلطة المحلية في المحافظة لتحسين الخدمات والعمل على تذليل جميع الصعوبات وتفاديها وفق الإمكانات المتاحة، موجهًا بسرعة النزول الميداني إلى المديريات لمعالجة الإشكالات القائمة، وتحسين عمليات ضخ المياه، مع التأكيد على التزام الجهات المختصة بمهامها ومسؤولياتها لضمان استقرار الخدمات.

وناقش الاجتماع، بمشاركة رؤساء الأحياء في المديريتين، عدداً من القضايا والإشكالات المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي، والاتفاق على إعداد مقترحات بالحلول المناسبة التي تلبي احتياجات المواطنين وتسهم في تحسين مستوى الخدمات.

إعلان مناقصات

يعلن المجلس المحلي مديرية الشيخ عثمان / عدن عن رغبته في إنزال المناقصات التالية:

رقم المناقصة	موضوع المناقصة	المكتب المنفذ	رسوم المناقصة	الضمان البنكي	موعد فتح المظاريف
6/ 2026م	بناء مدرج لملعب نادي وحدة عدن	الشباب والرياضة	50,000	من 2 إلى 3 ٪ من قيمة العطاء المقدم من المقاول	12/ 4/ 2026م
7/ 2026م	رصف بالانترلوك ثانوية بلقيس	التربية والتعليم	50,000	من 2 إلى 3 ٪ من قيمة العطاء المقدم من المقاول	12/ 4/ 2026م
8/ 2026م	إعادة تأهيل بوابة عبدالقوي	الإدارة المحلية	50,000	من 2 إلى 3 ٪ من قيمة العطاء المقدم من المقاول	12/ 4/ 2026م
9/ 2026م	رصف بالانترلوك ساحة إدارة التربية والتعليم	التربية والتعليم	50,000	من 2 إلى 3 ٪ من قيمة العطاء المقدم من المقاول	12/ 4/ 2026م
10/ 2026م	بناء مسرح لمدرسة الممدارة بنين	التربية والتعليم	50,000	من 2 إلى 3 ٪ من قيمة العطاء المقدم من المقاول	12/ 4/ 2026م
11/ 2026م	رصف بالانترلوك روضة أروى	التربية والتعليم	50,000	من 2 إلى 3 ٪ من قيمة العطاء المقدم من المقاول	12/ 4/ 2026م
12/ 2026م	إعادة تأهيل بوابة مدرسة عمر المختار	التربية والتعليم	50,000	من 2 إلى 3 ٪ من قيمة العطاء المقدم من المقاول	12/ 4/ 2026م

والتي سيتم تمويلها من حساب: السلطة المحلية بالمديرية.

فعلى الراغبين بالمشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي على العنوان التالي: مبنى المجلس المحلي أمام الشرطة القديمة مديرية الشيخ عثمان م / عدن لشراء واستلام وثائق المناقصة.

وآخر موعد لبيع الوثائق هو يوم الخميس تاريخ 9 / 4 / 2026م.

يقم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر للمناقصة إلى سكرتير لجنة المناقصات المحلية بالمديرية مكتوب عليه رقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1• بطاقة ضريبية / زكوية / تأمينية سارية المفعول.

2 • شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.

3 • السجل التجاري ساري المفعول.

4 • شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.

5 • ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء كما هو موضح أعلاه للمناقصة ولمدة 120 يوماً من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع.

آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة العاشرة صباحا من يوم الأحد الموافق تاريخ 12 / 4 / 2026م ولن تقبل العطاءات التي تقدم بعد هذا الموعد.

محافظ المهرة يطلع على خطط صندوق النظافة خلال العشر الأواخر والعيد

المهرة/خاص:

اطلع الأستاذ محمد علي ياسر محافظ محافظة المهرة، أمس، على خطط وبرامج صندوق النظافة والتحسين بالمحافظة خلال العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك وأيام عيد الفطر.

جاء ذلك خلال لقائه في مكتبه مدير عام صندوق النظافة والتحسين الأستاذ محمد عوشن، ونائبه عادل مسن، حيث استمع المحافظ إلى شرح حول الخطة التشغيلية للصندوق وآلية تكثيف أعمال النظافة ورفع المخلفات في مدينة الغيضة ومديريات المحافظة خلال الفترة المقبلة، بما يسهم في الحفاظ على المظهر الحضاري للمدن واستقبال العيد في بيئة نظيفة.

ووجّه المحافظ بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لعمل الصندوق وتقديم الدعم المطلوب لتعزيز جهود النظافة، مؤكداً أهمية الدور الذي يقوم به صندوق النظافة وعمال النظافة في خدمة المجتمع والحفاظ على الصحة العامة والمظهر الجمالي للمحافظة، مشيدا بالجهود الكبيرة التي يبذلها عمال النظافة والعاملون في الصندوق، خاصة خلال المواسم والأوقات التي تشهد زيادة في حركة المواطنين.

حضر اللقاء وكيل المحافظة الأول العميد الدكتور مختار محمد بن عويض الجعفري، ووكيل الشؤون الفنية المهندس عوض أحمد قويزان، ومدير مركز اللغة المهرية بجامعة المهرة الدكتور سعيد سعد القميري، ومدير الشؤون المالية الأستاذ عدنان بادينار.

البنك الأهلي اليمني يعقد اجتماعه السنوي لمراجعة نتائج أعماله خلال العام المالي 2024 م

عدن / قيصر ياسين

تصوير / طلال قاسم مشلي

وقف مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني، في اجتماعه السنوي الذي عقد صباح أمس في العاصمة عدن، برئاسة رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور محمد حسين حلبوب، على نتائج أعمال البنك خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024م و ما تحقق من إنجازات ومناقشة التحديات التي واجهت البنك واستشراف آفاق المرحلة القادمة.

وأكد رئيس مجلس إدارة البنك على ان العام ما قبل المنصرم جاء في ظل ظروف اقتصادية ومالية بالغة التعقيد مرت بها بلادنا على مختلف القطاعات وعلى القطاع المصرفي بصورة خاصة في ظل تقلبات سعر الصرف وتراجع النشاط الاقتصادي والاستثماري المرتبطة بالعمل المصرفي والعلاقات المصرفية الخارجية.

وقال حلبوب: «رغم هذه التحديات استطاع البنك الاهلي اليمني، بالجهود المتواصلة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك، الحفاظ على الاستقرار المالي وتقديم خدمات مصرفية لعملائه بكفاءة ومسؤولية تواكب التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية».

واشار حلبوب الى وصول البنك خلال العام 2024 لتنفيذ برامج التحديث والتطوير التي تهدف إلى تعزيز البنية المصرفية وتطوير الأنظمة المصرفية وتعزيز التحول الرقمي والبدء بإدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية.. مؤكدا انه قد شمل تطوير خدمات الموبايل البنكي بما يسهم في تسهيل وصول العملاء الى الخدمة المصرفية.

وناقش الدكتور محمد حسين حلبوب رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي اليمني مع أعضاء مجلس إدارة البنك متطلبات المرحلة القادمة التي تتطلب حشد الهمم والمزيد من العمل لمواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المصرف،ي مؤكدا أن مجلس إدارة البنك سيواصل العمل بكل جدية لتعزيز مكانته في السوق المصرفي من أجل دعم الاقتصاد الوطني .

كما تقدم الدكتور محمد حسين حلبوب رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي اليمني «بالشكر والتقدير للحكومة اليمنية ممثلة بوزير المالية السابق الأخ سالم صالح بن بريك والبنك المركزي اليمني ممثلا بمحافظ البنك الأخ أحمد بن أحمد المعبقي ونائبه الدكتور محمد عمر باناجة والجهات الرقابية لما يقدمونه من دعم وإشراف يسهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي كما نتوجه بالشكر لعملائنا على ثقتهم المستمرة بالبنك التي نعتبرها الركيزة الأساسية لاستمرار نجاح البنك وتطوره».

وفي ختام الاجتماع السنوي قال الدكتور حلبوب «نحن نجدد التزامنا بمواصلة العمل بكل مسؤولية لتعزيز دور البنك الاهلي اليمني كمؤسسة مصرفية وطنية رائدة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وخدمة المجتمع».